67 مليون دينار

أرباح بنك الإسكان خلال النصف الأول من عام 2010

والموجودات تجاوزت 6.2 مليار دينار

أعلن معالي الدكتور ميشيل مارتو / رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل النتائج نصف السنوية لعام 2010 ، والتي أظهرت تسجيل مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل أداءً مالياً قوياً على الرغم من تحديات الوضع الاقتصادي العالمي والتقلب الذي شهدته أسواق المال والتباطؤ الاقتصادي المحلي، فقد حقق البنك خلال النصف الأول من عام 2010 أرباحاً قبل الضريبة بلغت 67 مليون دينار بزيادة قدرها 23 مليون دينار ونسبتها 52.3 % مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2009، بينما بلغت الأرباح بعد الضريبة 48.9 مليون دينار بزيادة قدرها 19.7 مليون دينار ونسبتها 67.6 % ،ويأتي هذا النمو القوي في الأرباح محصلة لزيادة إجمالي الدخل بنسبة 4.6 %، وخفض مصاريف التشغيل بنسبة 20.7 %.

كما واصل البنك تعزيز وتمتين مركزه المالي، حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 974 مليون دينار، وبلغ مجموع الموجودات 6.2 مليار دينار في نهاية حزيران من العام 2010 وبزيادة قدرها 131.5 مليون دينار أو ما نسبته 2.2 % عن نهاية العام الماضي.

ونجح البنك في زيادة محفظة ودائعه، حيث ارتفع رصيد ودائع العملاء إلى 4.5 مليار دينار في نهاية شهر حزيران من العام 2010 وبزيادة قدرها 90.5 مليون دينار ونسبتها 2 % عما كانت عليه في نهاية عام 2009، وهو ما يؤكد ثقة العملاء المتزايدة بالبنك وبمركزه المالي.

أما في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة فقد زاد رصيدها الإجمالي ليصل إلى 2.5 مليار دينار في نهاية شهر حزيران من هذا العام، بزيادة قدرها 53.7 مليون دينار ونسبتها 2.2 % عن نهاية عام 2009، وتأتي هذه الزيادة منسجمة مع سياسة البنك المحافظة في ظل البيئة الاقتصادية السائدة .

وانعكس هذا الأداء المتميز للبنك خلال النصف الأول من العام 2010 على حصة السهم من الربح التي ارتفعت بنسبة 70.2 % لتصل إلى 0.177 دينار، وارتفع معدل العائد على الموجودات ليصل إلى 1.6 % « على أساس سنوي » مقابل 1.2 % خلال عام 2009 ، وكذلك ارتفع العائد على حقوق الملكية من 7.1 % إلى 10.1 %، وتحسن مؤشر الكفاءة من 37.8 % إلى 36.3 %.

وحافظ البنك على كفاية رأسمال عند مستويات جيدة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 22.6 % وهي تفوق الحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي الأردني البالغ 12 %، كما حافظ البنك على نسبة سيولة هي الأعلى على مستوى القطاع المصرفي الأردني وبحوالي 195 % وهي تفوق أيضاً الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي البالغ 100 %.

إن النتائج التي حققها بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال النصف الأول من العام الحالي إنما هي دليل واضح على استقرار أعماله، خصوصاً وأن بيئة العمل ما زالت تحمل في طياتها الكثير من التحديات، وما دعم تلك النتائج وعزز من قوة البنك المالية هي الخطوات البناءة التي تم اتخاذها بإعادة ترتيب نشاط البنك لمواجهة مختلف الصعوبات، والإستراتيجية الحكيمة في مجال إدارة المخاطر، والتي شملت مختلف أنشطة ومجالات عمل البنك في كافة أماكن تواجده.

ويذكر أن البنك يتمتع بحضور محلي قوي على صعيد نوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء، واستحواذه على أعلى حصة سوقية بمؤشر ودائع التوفير، وامتلاكه أكبر شبكة فروع تتكون من 101 فرعاً، وأكبر شبكة صراف آلي تتكون من 185 جهاز، إضافة لشبكة فروع خارجية تتكون من 12 فرعاً في فلسطين وفرع واحد في البحرين، إلى جانب بنوك تابعة في كل من سورية والجزائر، وعدد من الشركات التابعة في الأردن وفلسطين، ومكاتب تمثيل في ليبيا والإمارات والعراق.

قائمة المركز الماليّ الموحّدة المرحليّة

كما في 30 حزيران /2010

بالدينار الاردني

	(مراجعة غيرمدققة) 30 حزيران 2010	(مدققة) 31 كانون الأول 2009
الموجودات:		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,689,210,440	1,478,337,776
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	685,856,507	689,876,798
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	99,250,217	53,097,828
موجودات مالية للمتاجرة	1,322,285	1,495,880
تسهيلات ائتمانية مباشرة	2,403,158,132	2,368,648,748
موجودات مالية متوفرة للبيع	780,535,977	581,008,188
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	393,835,433	744,569,957
ممتلكات ومعدات	98,631,291	93,025,899
موجودات غير ملموسة	2,681,058	3,176,127
موجودات ضريبية مؤجلة	11,139,351	9,199,723
موجودات اخرى	56,229,007	67,900,813
مجموع الموجودات	6,221,849,698	6,090,337,737
المطلوبات وحقوق الملكية :		
المطلوبات:		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	207,893,021	284,067,286
ودائع عملاء	4,520,924,753	4,430,410,552
تأمينات نقدية	325,173,813	289,680,522
أموال مقترضة	70,900,000	-
مخصصات متنوعة	20,480,503	18,719,304
مخصص ضريبة الدخل	24,000,195	31,339,932
مطلوبات ضريبية مؤجلة	709,577	1,006,216
مطلوبات اخرى	77,681,218	68,641,153
مجموع المطلوبات	5,247,763,080	5,123,864,965
حقوق الملكية :		
حقوق مساهمي البنك :		
راس المال المكتتب به والمدفوع	252,000,000	252,000,000
علاوة الاصدار	357,925,469	357,925,469
احتياطي قانوني	96,660,257	95,334,774
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	22,450,000	22,450,000
فروقات ترجمة عملات اجنبية	(589,419)	1,733,632
التغير المتراكم في القيمة العادلة	(2,773,556)	(2,840,657)
ارباح مدورة	79,474,975	131,243,206
الربح للفترة	44,661,743	-
مجموع حقوق مساهمي البنك	883,031,537	891,068,492
حقوق غير المسيطرين	91,055,081	75,404,280
مجموع حقوق الملكية	974,086,618	966,472,772
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	6,221,849,698	6,090,337,737

قائمة الدخل الموحّدة المرحليّة

للثلاثة اشهر والستة اشهر المنتهية في 30 حزيران /2010 (مراجعة غير مدققة)

بالدينار الاردني

	للثلاثة أشهر المنتهية في 30 حزيران		للستة أشهر المنتهية في 30 حزيران	
	2010	2009	2010	2009
الفوائد الدائنة	69,394,218	72,344,659	141,653,622	146,735,814
الفوائد المدينة	(21,922,351)	(27,012,544)	(45,629,050)	(54,540,671)
صافي ايرادات الفوائد	47,471,867	45,332,115	96,024,572	92,195,143
صافي ايرادات العمولات	7,611,916	8,042,045	15,991,249	17,956,243
صافي ايرادات الفوائد والعمولات	55,083,783	53,374,160	112,015,821	110,151,386
ارباح عملات اجنبية	3,280,944	2,195,555	5,517,112	5,756,017
(خسائر) ارباح موجودات مالية للمتاجرة	(62,434)	16,983	(156,610)	150,893
ارباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع	491,148	3,824,020	3,502,739	(2,289,924)
ايرادات اخرى	6,314,801	6,963,820	11,982,199	13,223,658
اجمالي الدخل	65,108,242	66,374,538	132,861,261	126,992,030
المصروفات :				
نفقات الموظفين	12,442,116	11,046,942	25,390,414	25,819,250
استهلاكات واطفاءات	3,041,309	2,658,176	6,165,833	5,336,211
مصاريف اخرى	7,637,667	8,238,490	15,991,513	17,447,059
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	12,664,230	25,979,793	17,636,042	31,645,216
مخصصات متنوعة	325,492	2,568,636	628,496	2,707,390
اجمالي المصروفات	36,110,814	50,492,037	65,812,298	82,955,126
الربح للفترة قبل الضرائب	28,997,428	15,882,501	67,048,963	44,036,904
ضريبة الدخل	(7,546,436)	(7,568,456)	(18,161,239)	(14,859,927)
الربح للفترة	21,450,992	8,314,045	48,887,724	29,176,977
ويعود الى:				
مساهمي البنك	19,237,212	7,086,409	44,661,743	26,333,022
لغير المسيطرين	2,213,780	1,227,636	4,225,981	2,843,955
	21,450,992	8,314,045	48,887,724	29,176,977
حصة السهم من الربح الاساسي والمخفض للفترة	0.076 دينار	0.028 دينار	0.177 دينار	0.104 دينار

عمر ملحس مديراً عاماً لبنك الإسكان

تم تعيين السيد عمر زهير ملحس مديراً عاماً بالوكالة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل اعتباراً من 2010/5/19، ويمتلك السيد ملحس خبرة مصرفية تفوق العشرين عاماً، حيث بدأ حياته العملية عام 1985 في بنك الإسكان للتجارة والتمويل، ثم عمل كنائب للمدير العام لبنك الدوحة عام 1999، وأصبح عام 2000 مديراً رئيسياً في مؤسسة اللاينس كابيتل الأمريكية / مكتب البحرين (وهي من كبرى شركات إدارة الاستثمار بالعالم)، ثم عاد والتحق بالبنك عام 2002 كمدير لإدارة الخزينة والاستثمار، إلى أن استلم منصب رئيس المجموعة المصرفية في آذار من عام 2009.

وللسيد ملحس العديد من العضويات في مجالس إدارات الشركات والبنوك، فهو عضو مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية، ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي، وعضو مجلس الاستثمار/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – الأردن، وعضو هيئة مديري مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB)، وعضو هيئة مديري شركة المركز المالي الدولي، ونائب رئيس هيئة مديري شركة مياه الأردن (مياهنا).

تماشياً مع خطة البنك في التوسع محلياً

بنك الإسكان يفتتح فرعه الـ 101 في المملكة

افتتح بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال الربع الثاني من العام الحالي فرعاً جديداً في المنطقة الحرة في محافظة الزرقاء ومكتباً في جمرك عمان ليصبح عدد فروعه 101 فرعاً في نهاية شهر حزيران 2010 . ويأتي افتتاح الفرع والمكتب الجديدين، كإضافة لشبكة فروع البنك للتوسع في عدد من المناطق التي توفر فرصاً لنمو الأعمال في المستقبل، وهو ما سيعزز تواجده في كافة المدن في المملكة ويدعم مكانته المتميزة وسمعته داخل السوق المصرفي الأردني .

هذا ويعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل البنك الأول من حيث عدد الفروع في الأردن. ويذكر أن البنك يقوم عبر شبكة فروعه المتنامية في المملكة بتقديم أفضل الخدمات واستخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات وبقية الخدمات والحلول المصرفية المتكاملة لتناسب متطلبات مختلف شرائح العملاء.

أداء الاقتصاد الأردني

النمو الاقتصادي

أظهرت مؤشرات الربع الأول من العام 2010 أن النمو الاقتصادي للمملكة يسير بصورة سليمة رغم افتقاره إلى علامات الانتعاش، إذ سجل الاقتصاد الأردني خلال الربع الأول من العام الحالي نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قدره 2.03 % وهو أقل بكثير من المسجل خلال الربع الأول من العام 2009 البالغ 3.6 %. وفي الوقت نفسه، فقد سجل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية تراجعاً من 15.3 % خلال الربع الأول من العام الماضي إلى 6.2 % خلال الربع الأول من العام الحالي.

وكان الاقتصاد الأردني قد نما بمعدل حقيقي قدره 2.3 % للعام 2009 كله متراجعاً من نمو نسبته 7.6 % في العام 2008 ومسجلاً بذلك أسوأ أداء له منذ العام 1996.

وعلى صعيد آفاق النمو الاقتصادي للأردن فمن المنتظر أن يتسارع هذا العام لكن لا يزال هناك غموض بسبب ضعف الطلب المحلي. وفي حال استمرت موجة التباطؤ فإن الحالة الاقتصادية الآمنة للمملكة ستكون معرضة للعديد من المخاطر. هذا وتشير التقديرات الرسمية إلى نمو اقتصادي حقيقي قدره 4 % واسمي 8.9 % خلال العام 2010.

معدل التضخم

ارتفع مستوى التضخم في الأردن - مقاساً بالتغير في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك - خلال النصف الأول من العام 2010 بنسبة قدرها 5 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وكانت أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت بارتفاع مستوى التضخم هي: مجموعة السكر ومنتجاته التي ارتفعت أسعارها بنسبة 19.6 %، ومجموعة النقل بنسبة 15.8 %، ومجموعة الوقود والإنارة بنسبة 9.1 %، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة 8.6 %، ومجموعة التعليم بنسبة 6.5 %.

كانت أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها هي: مجموعة الاتصالات التي تراجعت أسعارها بنسبة 3.3 %، ومجموعة الفواكه بنسبة 2.6 %، ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة 2.5 %، ومجموعة الألبان بنسبة 1.8 %.

معدل البطالة

من المعروف بأن الأردن يتمتع بواحد من أعلى معدلات التنمية البشرية على الصعيد العربي من حيث ارتفاع مستوى التعليم والصحة، لكنه يواجه مشكلة بطالة تطال فئة الشباب بشكل خاص.

أما بالنسبة لواقع البطالة في المملكة، فتشير آخر مسوحات العمالة والبطالة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى تراجع معدل البطالة بمقدار 0.8 نقطة مئوية من 13 % خلال الربع الثاني من العام 2009 إلى 12.2 % في الربع الثاني من العام 2010، مع ملاحظة أن معدلات البطالة أعلى بالنسبة للإناث (19 %) منها إلى الذكور (10.7 %)، كما ترتفع نسبة البطالة بين الفئتين العمريتين (15 – 19 عاماً، و20 – 24 عاماً)، حيث بلغت 30.4 % و24.4 % لكل منهما على التوالي. وكان معدل البطالة سجل في العام 2009 ما نسبته 12.9 %، و12.7 % لعام 2008 و13.1 % لعام 2007.

المالية العامة

فيما يلي تحليلاً لأهم التطورات التي شهدتها المالية العامة في الأردن خلال الشهور الخمسة الأولى من العام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2009:

ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 1 % في الشهور الخمسة الأولى من العام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2009 لتبلغ 2007 مليون دينار. ويعزى هذا الارتفاع المتواضع في الإيرادات العامة إلى ارتفاع المساعدات الخارجية بنسبة 34 % لتصل إلى 129 مليون دينار، بينما انخفضت الإيرادات المحلية بنسبة 1 % لتصل إلى 1878 مليون دينار.

تراجعت النفقات العامة بنسبة 8 % في الشهور الخمسة الأولى من العام 2010 مقارنة مع الشهور الخمسة الأولى من العام 2009 لتبلغ 2144 مليون دينار. ويعزى هذا التراجع في النفقات العامة إلى تراجع النفقات الرأسمالية بنسبة 45 % لتصل إلى 272 مليون دينار، وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 2 % لتصل إلى 1872 مليون دينار.

انخفض العجز المالي عل أساس الاستحقاق (بعد المساعدات الخارجية) بنسبة 61 % في الشهور الخمسة الأولى من العام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2009 ليبلغ 137 مليون دينار. ومن الجدير ذكره أن العجز المالي المسجل خلال العام 2009 قد بلغ حوالي 1509 مليون دينار وهو الأعلى في تاريخ المملكة.

المديونية الخارجية

تراجع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر أيار من العام الحالي بنسبة 1 % مقارنة برصيد نهاية العام 2009 ليبلغ مستوى 3813 مليون دينار، ومن الجدير ذكره هنا أن الديون المقدمة من اليابان لا زالت تشكل النسبة العظمى من المديونية الخارجية الأردنية وبنحو 27.9 %، تلاها في المرتبة الثانية البنك الدولي بنسبة 19.7 % وذلك كما هو الوضع في نهاية شهر أيار من العام الحالي.

بهدف ترسيخ الإصلاح الشامل

الأردن يتبنى برنامج وطني للإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي

في سياق الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة لتنفيذ وترسيخ مبدأ الإصلاح الشامل بأبعاده المختلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية بما ينعكس إيجابياً على معيشة المواطن، تم خلال شهر حزيران من العام الحالي إطلاق البرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي، ويغطي الإطار الزمني لهذا البرنامج السنوات 2010 – 2013 مع اعتبار سنة 2009 كسنة أساس لأغراض المقارنة.

ويتضمن البرنامج الوطني للإصلاح حزمة من المبادئ والإجراءات والمتطلبات التي تهدف لإعادة التوازن للمالية العامة وتشجيع الاستثمار وحماية الفئات الفقيرة وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية عالية الكفاءة والنوعية للمواطنين.

المبادئ الأساسية للبرنامج

1. مبدأ التوزيع العادل للدخل، وذلك باستخدام حصيلة الإيرادات العامة لتقديم مختلف الخدمات للمواطنين ولا سيما الاجتماعية والصحية والتعليمية، وللمحافظة على أمن الوطن وسيادته.
2. مبدأ التكافل الاجتماعي، وذلك بالتأكيد على ثقافة التكافل الأردنية على كافة المستويات، بالنسبة للفرد والعائلة والمجتمع والوطن، في إطار منظومة متكاملة بحيث يصبح كل فرد من أفراد الأسرة مسئولاً عن المشاركة في تحمل أعباء الحياة، وتعميم الإفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محيطه.
3. مبدأ الأمن الاجتماعي، وذلك لإزالة أو تقريب الهوة بين الفئات الاجتماعية، في المدينة والريف والبادية والمخيم.
4. مبدأ ضمان الأمن والاستقرار للوطن والمواطن، وهو ضرورة للسيادة والحياة والديمقراطية، مثلما هو ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاجية، وبالتالي رفع مستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية حياته.
5. مبدأ الشفافية والمساءلة وضمان النزاهة، وهي سمات رئيسة ومترابطة للدولة الحديثة وعناوين أساسية لازدهار العملية التنموية.
6. مبدأ المشاركة، وذلك لإحداث التوافق الوطني والإنجاز وتحمّل المسؤوليات من قبل جميع الأطراف.
7. مبدأ استمرارية عملية الإصلاح، وذلك من أجل إحداث النهضة الوطنية التي هي عنوان مشترك للمجتمع والحكومة والدولة.

الأهداف الرئيسية للبرنامج

1. ضمان تحقيق استدامة النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني بمعدلات تفوق معدل الزيادة في السكان وبالتالي تحسين مستوى دخل الفرد، والعمل على الحد من الاختلالات في هيكل الاقتصاد وفي مقدمتها ارتفاع نسبة القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. تعزيز أركان الاستقرار المالي والنقدي من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى المستويات الآمنة.
3. تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية من خلال توفير منظومة تشريعية متكاملة جاذبة للاستثمارات الخارجية ومحفزة للاستثمارات المحلية.
4. الحفاظ على مستوى مريح من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي.
5. تعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في تمويل الإنفاق العام والعمل على ضمان توزيع أمثل للموارد المالية المتاحة ووفقاً للأولويات الوطنية.
6. العمل على تهيئة البيئة المحلية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية في سائر محافظات المملكة، بهدف توزيع مكاسب التنمية ومنافعها بشكل أفضل.

أبرز المؤشرات الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

(%)

البيـــــــــان	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	2.8	4.0	5.0	5.5	6.0
معدل النمو الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي	8.0	8.9	10.0	10.0	10.0
معدل التضخم	-0.7	5.0	4.0	3.5	3.0
عجز الموازنة بعد المنح كنسبة من الناتج المحلي	8.9	6.0	5.0	4.0	3.0
صافي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي	59.4	60.0	59.9	58.4	56.1
معدل النمو في الصادرات السلعية	-19.4	7.5	8.0	10.0	10.0
معدل النمو في المستوردات السلعية	-17.1	6.3	7.0	8.5	8.5
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي	8.0	7.6	7.4	6.9	6.9

المسؤولية الاجتماعية

إيماناً من بنك الإسكان بدور المؤسسات في تنمية المجتمعات التي يتواجد فيها، فقد واصل خلال الربع الثاني من العام 2010 دوره في دعم العديد من الأنشطة الاجتماعية والإنسانية والثقافية الهادفة، فقد شارك البنك المجتمع الأردني الاحتفال بعيد الأم وذلك بقيام مجموعات من موظفي وموظفات البنك في جميع أنحاء المملكة بزيارات مكثفة إلى عدد من مراكز الأيتام والمسنين والجمعيات الخيرية وقرى الأطفال، ليقدم البنك الهدايا العينية والدعم المادي والمعنوي لهذه المراكز والجمعيات، كما قدم عدد من فروع البنك باقات الزهور والورود إلى كافة الأمهات العميلات لدى زيارتهن لفروع البنك في هذا اليوم.

وعلى هامش فعاليات أعمال المؤتمر الثالث عشر لرؤساء أجهزة المرور العرب شارك البنك في رعاية مسيرة التوعية المرورية التي نظمتها مديرية الأمن العام / إدارة السير المركزية تحت رعاية مدير الأمن العام مندوباً عن نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، حيث انطلقت المسيرة من أمام مبنى إدارة السير في منطقة المحطة وانتهت في المدرج الروماني حيث شاركت جموع من موظفي بنك الإسكان في هذه المسيرة.

هذا وشارك البنك في رعاية المؤتمر الوطني الأول للإعلام والذي أطلقته نقابة الصحافيين تحت عنوان الإعلام الأردني حرية ومسؤولية وطنية برعاية رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري. كما شارك البنك في المسيرة التي نظمتها إدارة مكافحة المخدرات بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات.

النشاط التدريبي لبنك الإسكان

عقد مركز التدريب التابع للبنك مجموعة من البرامج والدورات التدريبية المصرفية المتخصصة خلال الربع الثاني من العام 2010. ففي إطار جهود البنك الهادفة إلى تأهيل وتطوير كفاءة مدراء الفروع تم عقد برنامج تدريبي شامل بعنوان تأهيل مدراء الفروع وذلك بالتعاون مع مؤسسة International Consulting & Training Network، وركز البرنامج على تحسين قدرات المشاركين في مجال إدارة العاملين معهم ورفع إنتاجيتهم لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.

كما تم عقد دورة تدريبية متخصصة لموظفي إدارة التدقيق الداخلي في البنك بعنوان تقييم جودة التدقيق الداخلي وذلك بالتعاون مع جمعية المدققين الداخليين الأمريكية (IIA)، وقد ركزت الدورة على كيفية ضمان الجودة في نشاطات التدقيق الداخلي وخلق برامج تدقيق فعالة من حيث التكلفة والنوعية، وتعريف المشاركين باستخدام الأدوات والأساليب الحديثة في التقييم الداخلي والخارجي.

وتابع مركز التدريب عقد برنامج تأهيل الموظفين الجدد لتطوير مهاراتهم في مختلف جوانب العمل المصرفي وتسهيل عملية إنخراطهم في البنك ورفع مستوى كفاءاتهم الفكرية والعملية، وتم تنظيم مجموعة من ورش العمل تحت عنوان أخلاقيات المهنة المصرفية، وحضرها مجموعة من مدراء الفروع والموظفين، كما حضر مجموعة من موظفي التلر برنامجاً تدريبياً شاملاً بهدف تأهيلهم للعمل بوظيفة خدمة عملاء Customer Service.

شريك يرافق حياتك

وجود من يصغي إليك ويتفهّم إحتياجاتك جيداً هو أبسط معاني الشراكة الملهمة لنصنع من الحلم والعمل وجودة الخدمة قصة نجاح وإنجاز. نحن في بنك الإسكان نلتزم بتقديم الأفضل لعملائنا وتمكينهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم والارتقاء بحياتهم وأعمالهم إلى أعلى مستوى.

- أكثر من 1800 موظفاً في خدمتك.
- خدمات مالية ومصرفية شاملة وعروض منافسة تلبّي إحتياجاتك.
- أكثر من 100 فرعاً و 200 صرافاً آلياً في خدمتك على مدار الساعة.
- شبكة فروع إقليمية وبنوك خارجية تابعة وشقيقة لتلبية طلباتك.
- قاعدة رأسمالية متنامية وصلت إلى حوالي مليار دينار تدعم استمرار توسيع الخدمات وعمليات التطوير والانتشار الجغرافي داخلياً وخارجياً.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

hbtf.com